محددات النمو الشامل في مصر

د.أميرة محمد عمارة*
د.نجوى محمد البحيري**

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً دون أن يكون كافياً في حد ذاته للحد من الفقر، حيث إنه لا يضمن استفادة الجميع من ثماره بدرجات متساوية، كما أنه من الممكن أن يتجاوز الفئات الفقيرة أو المهمشة وهو ما من شأنه أن يزيد من عدم المساواة في الدخل، الأمر الذي يؤدي في حالة تصاعده إلى تقليص الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في عملية الحد من الفقر ومن ثم التأثير سلباً في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي اللازمَين لتحقيق النمو المستدام. وعليه، أصبح الحد من عدم المساواة شاغلاً رئيسياً لسياسة التنمية، وهو ما يعزز إيلاء الأولوية للاهتمام بالنمو الشامل وليس بمجرد النمو[١].

وقد ظل مفهوم النمو الشامل موضع جدل كبير، وتعددت محاولات الوصول إلى تعريف محدد له. ويمكن القول بأن النمو الشامل هو النمو الذي لا يؤدي فقط إلى مجرد إيجاد فرص اقتصادية جديدة بل هو الذي يضمن أيضاً تحقيق المساواة في إمكانية حصول جميع شرائح المجتمع وخاصة الفقراء، على هذه الفرص[٢].

وبالرغم مما كانت تحققه مصر من معدلات نمو مرتفعة قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، إلا أن توزيع ثمار هذا النمو لم يتم بشكل عادل، وكان هناك تراجع في مستويات المعيشة وشعور سائد لدى العديد من المصريين بعدم الرضا وبأنهم محاصرون في الطبقة المتوسطة الدنيا بنذر الوقوع في براثن الفقر. بل وكانوا يدركون أن قلة من الأغنياء هي المستفيدة من النمو، بينما لا تزال غالبية السكان تعاني من الفقر. وهذا يعني عدم نجاح ذلك

*أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان .
** مدرس بقسم الرياضيات والإحصاء التطبيقي والتأمين، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

النموذج من النمو الذي تبنته الجكومة على أمل أن تتساقط ثمار النمو تدريجياً لتحسين حياة الجميع. فالنمو الاقتصادي إن لم يحقق تقدماً ملموساً، على الصعيد الاجتماعي، بمعني أن يكون نمو شامل، فلن يحقق بالتالي الهدف المنشود منه، بل وقد يترتب عليه قلاقل اجتماعية وشعوراً بعدم اليقين السياسي. لذا تطلب الأمر إعادة النظر في ذلك النموذج والاستعاضة عنه بنموذج آخر للتنمية أوسع نطاقاً وأشمل تأثيراً[٣].

مشكلة الدراسة

يتضح مما سبق أن زيادة معدلات النمو وتحسّن الأداء الاقتصادي لا يعنيان بالضرورة أن الكل يستفيد، ويتعين أن يكون النمو مصحوباً بعدالة توزيع الثمار أي أن يكون شاملاً، وهناك محددات أو عوامل تساعد على تحقيق النمو الشامل.

وبناء عليه تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي العوامل التي تؤثر في النمو الشامل في مصر أي محدداته، وأين أوجه القصور أو النقص حتى نتمكّن من تحقيق النمو الشامل؟

أهمية الدراسة

على النقيض من الأدبيات الكثيرة الخاصة بمحددات النمو الاقتصادي، هناك فهم محدود نسبياً للشروط المسبقة اللازمة لتحقيق النمو الشامل، والذي نعني به النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تخفيض الفقر و/أو عدم المساواة[٤].

وقد تناولت بعض الدراسات محددات النمو الشامل وتحليلها، إلا أن القليل منها هو الذي قام بقياس تأثير تلك المحددات. أما الدراسة الحالية فتحاول تحليل وقياس أثر محددات النمو الشامل في مصر في الأجلين القصير والطويل. وذلك بالإضافة إلى التطبيق على مصر باستخدام مؤشر مختلف للنمو الشامل (يشتمل على بعدىّ الفقر وعدم المساواة) والذي استخدمته دراسة Sen (2014)وهي بذلك تستكمل ما بدأته الدراسات السابقة التي أجريت عن مصر حول النمو الشامل

مثل دراسة Sakr (2013) [٥] التي تعرض خلفية نظرية حول النمو الشامل مع الإشارة لحالة مصر، والدراسات التي حاولت تكوين مؤشرات للنمو الشامل في مصر مثل دراسة Abou Ali & Abou-Ali (2013)[٦] وكذلك دراسة EL-Laithy & Al-Shawarby (2015) التي قامت بقياس النمو الشامل في مصر بتطبيق مدخل يجمع النمو وعدم المساواة في دالة للحراك الاجتماعي، وذلك باستخدام بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك[٧].

فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية: "تتوافر المحددات المختلفة اللازمة لتحقيق النمو الشامل في مصر".

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في النمو الشامل في مصر ومدى توافرها وكذلك مدى مساهمتها في تحقيق النمو الشامل. ومن ثم سيتم التعرف في البداية على مفهوم النمو الشامل واختلافه عن النمو الاقتصادي، ثم عرض لبعض الدراسات التي تناولت محددات النمو الشامل تمهيداً للتعرّف على هذه المحددات في مصر ثم قياس أثرها في النمو الشامل في الأجلين القصير والطويل.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته، هذا فضلاً عن استخدام الأسلوب القياسى لاختبار العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، بالتطبيق على مصر فى الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) حيث توافرت البيانات عن المتغيرات التى تحتاجها الدراسة.

وبناء عليه، تنقسم الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة، إلى خمسة أجزاء يتناول الجزء الأول مفهوم النمو الشامل ومؤشراته، حيث يتعرّض فى البداية لشرح مفهوم النمو الشامل، ثم يتطرق إلى التعرّف على المؤشرات المستخدمة في قياسه. يليه الجزء الثاني الذى يتناول عرض وتحليل بعض

الدراسات التطبيقية السابقة، ثم يتطرق الجزء الثالث إلى مناقشة النمو الشامل في مصر، أما الجزء الرابع فتحاول فيه الدراسة قياس تأثير محددات النمو الشامل في مصر وعرض نتائج التقدير. وأخيراً يشتمل الجزء الخامس على خلاصة الدراسة ونتائجها.

أولاً: مفهوم النمو الشامل ومؤشراته:

يتعين قبل التطرّق إلى مناقشة العلاقة بين النمو الشامل ومحدداته التعرّف على المقصود بالنمو الشامل وذلك فيما يلى:

(١) مفهوم النمو الشامل:

يمكن أن يُنسب تعبير النمو "الشامل" إلى (Kakwani&Pernia)، وكثيراً ما يستخدم هذا التعبير بشكل متبادل مع مجموعة من التعبيرات الأخرى، مثل "النمو الواسع النطاق" Broad Based و"النمو المشترك" Shared و"النمو المنحاز للفقراء" Pro-poor [٨].

وفيما يركِّز النمو المنحاز للفقراء على تحسين دخول أفقر الفئات، فإن النمو الشامل يعتبر الفقراء وغير الفقراء – إلى جانب الآخرين – مشاركين كاملين في الاقتصاد، يحققون النمو الاقتصادي ويشكِّلونه، بما يتجاوز مجرد تقاسم منافعه. وبالتالي، فهو "يدرس الشمولية في جوهر الكيفية التي يتحقق بها النمو، وفي الاستثمار، والأعمال التجارية والتشغيل، والمؤسسات والسياسات الاقتصادية". وهو يركّز ليس فقط على الفقراء أو أشباه الفقراء، بل أيضا – وبشكل حاسم – على الفئات متوسطة الدخل، معتبراً تقليل أوجه انعدام المساواة هدفاً سياسياً في حد ذاته[٩].

وفيما يعد النمو المنحاز الفقراء نتيجة فحسب – تتمثل في البعد الخاص بتساقط ثمار النمو الاقتصادي، فإن النمو الشامل يمثل نتيجة وعملية معاً. ولا يؤيّد النمو الشامل تأثير تساقط ثمار النمو الاقتصادي فحسب، بل يضمن أيضاً مشاركة الفقراء والمهمّشين في عملية إيجاد فرص اقتصادية جديدة وتقاسمهم للفوائد الناجمة عنها[١٠].

ومن ثم فإن النمو الشامل يتعلّق بالتعريف النسبي للنمو المنحاز للفقراء. حيث إنه في إطار التعريف المطلق، يعتبر النمو منحازاً للفقراء طالما استفاد الفقراء بشكل مطلق، على النحو

الذي تعبر عنه بعض مقاييس الفقر المتفق عليها Ravallion & Chen (2003). وفي المقابل، ووفقاً للتعريف النسبي، لا يعتبر النمو منحازاً للفقراء إلا إذا كانت دخول الفقراء تنمو بمعدل أسرع من دخول السكان ككل؛ أي في حالة تراجع عدم المساواة[١١].

وجدير بالذكر أن النمو المنحاز للفقراء يركِّز على الأفراد دون خط الفقر، أما النمو الشامل فهو أكثر عمومية، حيث يهدف إلى أن يفيد النمو جميع شرائح المجتمع، بما يشمل الفقراء، وأشباه الفقراء، والفئات متوسطة الدخل، وحتى الأغنياء[١٢].

ويمكن القول بأن مفهوم النمو الشامل يتميز عن المفهوم السابق عليه وهو النمو المنحاز للفقراء الذي يركّز فقط على تحسين دخول المجموعات الأفقر، بأنه يركّز أيضاً على المجموعات متوسطة الدخل. فوفقاً لمفهوم النمو الشامل، يتعين أن يحصل الأفراد أياً كانت المجموعة التي ينتمون إليها على "فرص" متساوية بحيث يشاركون في عملية النمو، وأن يتمكنوا من ترجمة هذه الفرص إلى نتائج مثل تحقيق دخول ومستويات معيشة أعلى[١٣]. ومن ثم فإن النمو الشامل يركّز على أهمية تخفيض درجة عدم المساواة بالإضافة إلى زيادة نمو الدخل.

وقد كانت هناك عدة محاولات لتعريف النمو الشامل منها ما يلي:

وفقاً للبنك الدولي، فإن النمو الشامل يعكس سرعة ونمط النمو الاقتصادي، حيث يرى البنك الدولي أن الوتيرة السريعة للنمو الاقتصادي تعد ضرورية للحد من الفقر المطلق، ولكن لكي يكون هذا النمو مستداماً في الأجل الطويل، يتعين أن يكون واسع النطاق عبر القطاعات، وشاملاً للجانب الأكبر من قوة العمل في بلد ما. وينطوي هذا التعريف على صلة مباشرة بين محددات النمو الكلية والجزئية. ومن هذا المنظور، يركّز النمو الشامل على العمالة المنتِجة لا على العمالة في حد ذاتها أو على إعادة توزيع الدخل. ومع نمو العمالة يتم إيجاد وظائف جديدة وتوليد للدخل، أما نمو الإنتاجية فيمكن أن يزيد من أجور العمال وعوائد العاملين لحسابهم الخاص. ويعتمد نهج البنك الدولي منظوراً طويل الأجل ويُعنى بالنمو المستدام، حيث تشير الشمولية إلى المساواة في الفرص من ناحية إمكانية الدخول إلى الأسواق والاستفادة من الموارد ومن بيئة تنظيمية منصفة بالنسبة للأعمال التجارية وللأفراد[١٤].

ومن منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد النمو الشامل نتيجة وعملية. فمن جانب، يضمن النمو الشامل إمكانية مشاركة الجميع في عملية النمو، سواء من ناحية صنع القرار أو من ناحية المشاركة في تحقيق النمو نفسه. ومن جانب آخر، فإن تقسيم منافع النمو الشامل يتسم بالتساوي. ومن ثم، فإن النمو الشامل ينطوي على المشاركة وتقاسم المنافع[١٥].

وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) النمو الشامل للجميع بعبارات أوسع نطاقاً، حيث إنه لا يشمل التوزيع العادل لنمو الدخل فحسب، بل أيضاً مشاركة التقّدم المحرَز في الأبعاد الأخرى للرفاهية غير المتعلقة بالدخل. وعلى هذا النحو، يشير النمو الشامل إلى وتيرة النمو الاقتصادي وتوزيعه[١٦].

وقد وضع بنك التنمية الآسيوي استراتيجية المؤسسة الخاصة به (استراتيجية ٢٠٢٠) بحيث تستهدف تعزيز النمو الشامل كأحد أهدافها الرئيسية. وفي هذا الإطار يمثل النمو الشامل مفهوماً يتجاوز النمو الواسع النطاق. فهو "نمو لا يُهيّئ فرصاً اقتصادية جديدة فقط، بل يضمن أيضا المساواة في إمكانية استفادة جميع شرائح المجتمع، وخاصة الفقراء، من الفرص المهيأة"[١٧]

ويشتمل جوهر استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠ على فكرة النمو الشامل، فهو يُفهم في سياقها على أنه "تمكين الأفراد من خلال مستويات مرتفعة من التشغيل، والاستثمار في المهارات، ومكافحة الفقر، وتحديث أسواق العمل والتدريب ونظم الحماية الاجتماعية، وذلك من أجل مساعدتهم على التنبؤ بالتغيير وإدارته، وعلى بناء مجتمع متماسك. ومن الضروري أيضاً أن تنتشر فوائد النمو الاقتصادي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بما يشمل أبعد مناطقه، مما يعزز من التماسك الإقليمي[١٨].

ويعرف Ali & Zhuang (2007) و Zhuang & Ali (2009) النمو الشامل على أنه النمو الذي يعزّز المساواة في الفرص، والذي يزيد أيضاً من إمكانية الحصول على هذه الفرص، أي النمو الذي يتيح لجميع أفراد المجتمع المشاركة والمساهمة على قدم المساواة في النمو الاقتصادي، بصرف النظر عن الظروف الفردية. وتتحقق المساواة في الفرص عندما تكون رفاهة الشخص (المقاسة عادة

بالدخل الشخصي) متعلقة بالجهد فقط، لا بالظروف الفردية. وفي هذا التعريف، يعد النمو الذي يعزز المساواة في الفرص نمواً شاملاً[١٩].

ويمكن القول بأن حالة نمو الدخل تعتبر "شاملة" عندما: أولاً تتيح مشاركة جميع أفراد المجتمع ومساهمتهم، مع التشديد بوجه خاص على قدرة الفقراء والمحرومين على المشاركة في النمو (الجانب "غير التمييزي" للنمو)، مما ينطوي على التركيز على "عملية" النمو، وثانياً ترتبط بتراجع عدم المساواة في أبعاد الرفاهة غير المتعلقة بالدخل والتي تمثل أهمية خاصة لتعزيز الفرص الاقتصادية، بما تشمله هذه الأبعاد من تعليم وصحة وتغذية وتكامل اجتماعي (الجانب "المقلل للحرمان" للنمو الشامل)، مما ينطوي على التركيز على "نواتج" النمو[٢٠].

وبتوسيع نطاق النقاش ليشمل الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، ميّز Rauniyar & Kanbur (2010) بين النمو الشامل – الذي يشير إلى توزيع الزيادات في الدخل – والتنمية الشاملة التي تشير إلى توزيع التحسينات على امتداد الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، مثل الصحة والتعليم[٢١].

وعليه وبعد استعراض المفاهيم المختلفة للنمو الشامل يتناول الجزء التالي المؤشرات المختلفة المستخدمة في قياسه.

(٢) مؤشرات القياس:

حاولت العديد من الدراسات قياس النمو الشامل وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات: كانت دراسة (Ali & Son, 2007) رائدة في قياس النمو الشامل من خلال دالة الفرص الاجتماعية. وكشفت النتائج التي توصّلت إليها الدراسة أن النمو يعرَّف على أنه شامل إذا كان يرفع دالة الفرص الاجتماعية، وهو ما يعتمد على عاملين هما: متوسط الفرص المتاحة للسكان، وكيفية تقاسم أو توزيع الفرص بين السكان[٢٢]. وتعطي هذه الدالة وزناً أكبر للفقراء، وعلى هذا النحو، فإن الفرص التي تُخلق للفقراء تكون أكثر أهمية من مثيلاتها لغير الفقراء، ومن شأن زيادة هذه الفرص أن تؤدي إلى نمو شامل. وقد اعتمد Anand et al. (2013) على دراسة Ali & Son (2007) في تطوير مقياس للنمو الشامل باستخدام دالة حراك اجتماعي على المستوى الكلي، وذلك وفقاً لأدبيات توزيع الدخل على المستوى الجزئي. ويوفّر مقياس دراسة Ali & Son (2007) إطاراً لدراسة المساواة

والكفاءة معاً. ويستخدم هذا المقياس لدراسة ديناميكية ومحددات النمو الشامل في الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة. ويفترض النموذج أن النمو الشامل يعتمد على نمو الدخل والتوزيع[٢٣]. وقد قامت دراسة EL-Laithy & Al-Shawarby (2015) باتباع نفس مدخل Anand et. al (2013) في قياس النمو الشامل أي عبّرت عنه بدالة للحراك الاجتماعي، تعتمد على سرعة النمو الاقتصادي وتوزيعه (المساواة)، وذلك بالتطبيق على مصر[٢٤].

ويتضح من مراجعة الأدبيات أنه كانت هناك محاولة لبناء مؤشر مركب لقياس النمو الاقتصادي الشامل. وهو مؤشر النمو الشامل لتشخيص تقدّم الدولة (McKinley, 2010). فقد قام McKinley عام ٢٠١٠ بتكوين هذا المؤشر الذي يغطي بعديّ النمو الشامل وهما: (١) تحقيق النمو المستدام الذي يولّد الفرص الاقتصادية ويزيدها و (٢) ضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى هذه الفرص، حتى يتمكن جميع الأفراد من المشاركة والاستفادة منها. وحدد هذا المؤشر مجموعة مؤشرات مناسبة وهي: النمو، والعمالة المنتجة، والبنية الأساسية الاقتصادية، والمساواة في فقر الدخل بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والقدرات البشرية، والحماية الاجتماعية. وكان الهدف العام لهذا المؤشر هو توجيه بنك التنمية الآسيوي في تقديم المعونة الخارجية إلى الدول من أجل تعزيز النمو الشامل. وقد تم اختبار هذا المؤشر في ست دول مختلفة هي بنجلاديش والهند وإندونيسيا والفلبين وكمبوديا وأوزبكستان. واعتمد المؤشر على تحديد أوزان للمؤشرات المكوّنة له على النحو التالي: النمو والعمالة والبنية الأساسية الاقتصادية: ٥٠٪ ، الحد من الفقر وعدم المساواة : ٢٥٪ ، القدرات البشرية (الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي): ١٥٪ ، والحماية الاجتماعية: ١٠٪. وقد تم بناء المؤشر وفقاً لمتوسط مرجح بحيث تتراوح قيمته من صفر إلى ١٠ على أساس أداء الدولة بالنسبة لكل من المكونات الأربعة المذكورة أعلاه، حيث إن كل من المكوّنات الأربعة هو بدوره متوسط مرجح لمكوّنات فرعية. ونظراً لأن مخطط الأوزان المستخدم في المؤشر لم يتم تبريره لأنه يفتقر إلى الدقة الإحصائية، وأن الحكم على قيمته قد لا يخلو من التحيز، فإنه لا يمكن استخدام هذا المؤشر كمقياس معياري للنمو الشامل[٢٥].

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة (Abou Ali & Abou Ali, 2013) قد استخدمت نفس طريقة McKinley (2010)، بنفس الأوزان للمؤشرات المكوّنة له، لحساب مؤشر مركب للنمو الشامل في مصر. وأوضحت النتائج أن المؤشر الكلي للنمو الشامل في مصر كان مرضياً (عند ٥,٥) في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وقد تمت أيضاً مقارنته بمجموعة من الدول الأخرى. كما قامت نفس الدراسة أيضاً بتكوين مؤشر للنمو الشامل في مصر باستخدام تحليل المكوّن الرئيسي Principal Component Analysis، واتضح من خلال مقارنة قيم هذا المؤشر عبر الزمن أن أداء مصر فيما يتعلق بالنمو الشامل قد تراجع[٢٦].

ومن جهة أخرى، بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي في إصدار تقريره بعنوان "النمو والتنمية الشاملين" عام ٢٠١٥. ويسعى هذا التقرير إلى مساعدة الدول والمجتمع الدولي الأوسع على تحقيق النمو والتنمية الشاملين، من خلال تقديم إطار جديد للسياسات وما يقابله من مؤشرات السياسات والأداء اللازمة لهذا الغرض.

ويعرض هذا التقرير إطاراً للسياسات يتضمن سبعة مجالات رئيسية (ركائز pillars) و١٥ مجالاً فرعياً (ركائز فرعية) تصف سلسلة العوامل الهيكلية التي تؤثر بشكل خاص على اتساع نطاق المشاركة الاجتماعية في عملية النمو الاقتصادي وفوائده، كما يعرضه الشكل رقم (١)[٢٧].

شكل رقم (١)

إطار النمو والتنمية الشاملين – الركائز الأساسية والفرعية

الركيزة الأولى التعليم والمهارات	الركيزة الثانية الخدمات الأساسية والبنية التحتية	الركيزة الثالثة الفساد والريوع	الركيزة الرابعة الوساطة المالية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي	الركيزة الخامسة بناء الأصول وريادة الأعمال	الركيزة السادسة التشغيل وتعويضات العمل	الركيزة السابعة التحويلات المالية
إمكانية الوصول	البنية التحتية الأساسية والرقمية	أخلاقيات الأعمال والسياسة	شمول النظام المالي	ملكية المشروعات الصغيرة	العمالة المنتجة	قانون الضرائب
الجودة	الخدمات والبنية التحتية المرتبطة بالصحة	تركّز الريوع	وساطة استثمار الأعمال	ملكية الأصول المنزلية والمالية	التعويضات من الأجور وغير الأجور	الحماية الاجتماعية
العدالة						

Source: The World Economic Forum (2017), "The Inclusive Growth and Development Report", p. viii.

ويتضمن هذا التقرير قاعدة بيانات للدول تتكوّن من ١٤٠ مؤشراً إحصائياً تمكّن من المقارنة على مستوى الركائز الأساسية والفرعية وعلى مستوى المؤشرات الفردية لكل دولة من الدول المشمولة وعددها ١٠٩ دولة التي تتوافر بشأنها البيانات ذات الصلة. وتعطي هذه المؤشرات المؤسسية والخاصة بالسياسات صورة واضحة عن القوة المؤسسية النسبية واستخدام حيز السياسات لكل دولة[٢٨].

وفي حين أن الأسواق الكفؤة والاستقرار الاقتصادي الكلي يعدان ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادى، إلا أن مدى نجاح النمو في تحقيق فائدة للمجتمع ككل يعتمد على إطار القواعد والحوافز والقدرات المؤسسية التي تشكّل نوعية وعدالة تكوين رأس المال البشري، ومستوى الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، ووتيرة واتساع نطاق الابتكار، وفعالية ومرونة حماية العمالة، وتغطية وكفاية نظم التأمين الاجتماعي، ونوعية البنية التحتية والخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها على نطاق واسع، واستقامة الأخلاقيات في مجال الأعمال وفي السياسة، ومدى اتساع وعمق قيام الأسر (القطاع العائلي) ببناء الأصول[٢٩].

وبالإضافة إلى مؤشرات السياسات والمؤشرات المؤسسية المذكورة أعلاه، هناك مجموعة من مقاييس الأداء أو مؤشرات الأداء الرئيسية القومية(National Key Performance Indicators (KPIs المعروضة في شكل "لوحة متابعة Dashboard" لكل دولة. وتوفّر هذه المجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية صورة أكثر اكتمالاً للأداء الاقتصادي القومي من تلك التي يقدمها الناتج المحلي الإجمالي وحده، ولا سيما إذا كان من المفهوم أن الهدف النهائي للتنمية هو تحقيق تحسّن مستمر، وواسع النطاق في مستويات المعيشة بدلاً من زيادة إنتاج السلع والخدمات، في حد ذاتها[٣٠].

ويوضح الشكل التالي رقم ٢ مؤشرات الأداء الأساسية للنمو والتنمية الشاملين مقسَّمة وفقاً لثلاث ركائز هي: النمو والتنمية، والشمول، والعدالة والاستدامة بين الأجيال.

كما استنبط تقرير النمو والتنمية الشاملين أيضاً مؤشراً مركباً يصنف الدول على أساس ما تحرزه من نتائج في مؤشرات الأداء الرئيسية مجتمعة، ألا وهو مؤشر التنمية الشاملة Inclusive Development Index (IDI). ويعبّر هذا المؤشر العالمي الجديد عن تصوّر أكثر تكاملاً للحالة النسبية

للتنمية الاقتصادية، والأداء في الفترة الأخيرة، من التصنيفات التقليدية القائمة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحده. وتحقق بعض الدول نتائج أفضل بكثير وفقاً لمؤشر التنمية

شكل رقم (٢)
مؤشرات الأداء الأساسية للنمو والتنمية الشاملين

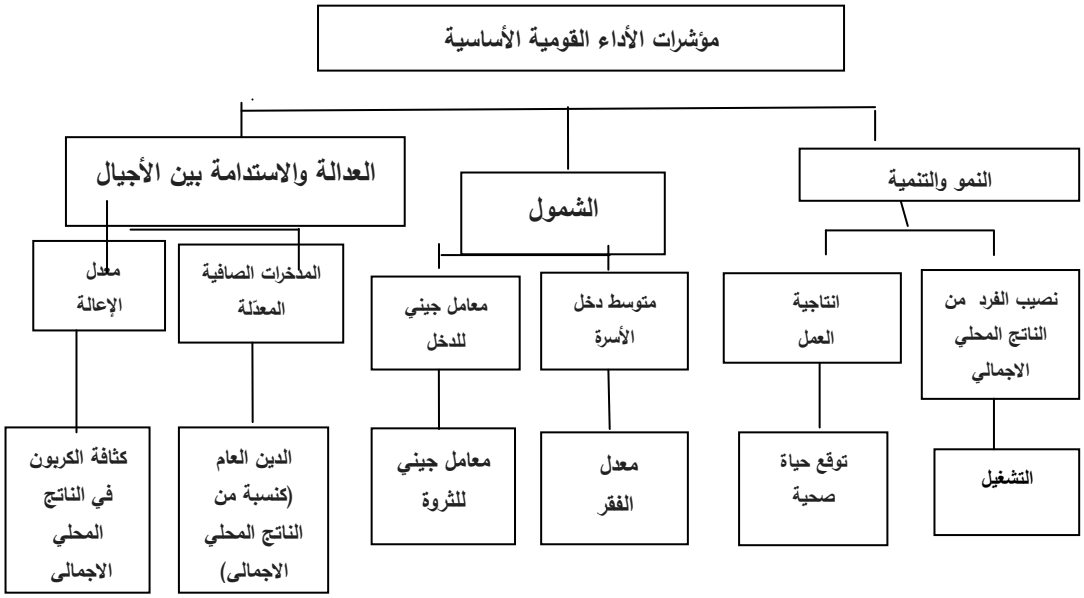

Source: The World Economic Forum (2018), "The Inclusive Development Index 2018: Summary and Data Highlights," p.2.

الشاملة مما تحققه وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن هذه الدول قد قامت بعمل جيد نسبياً في جعل عمليات النمو فيها أكثر شمولية[٣١]. ويتم ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية الشاملة وفقاً للمستوى المطلق لأداء هذه الدول وكذلك وفقاً للإتجاه العام لأدائها في السنوات الخمس الأخيرة (وتتراوح درجة مؤشر التنمية الشاملة من واحد إلى سبعة حيث ١ = الأسوأ و ٧ = الأفضل. وتمكننا تلك المؤشرات السابقة مجتمعة من فهم كل من حالة واتجاه النمو الشامل في العالم[٣٢].

وبعد التعرّف على المؤشرات المختلفة المستخدمة في قياس النمو الشامل، يتعرّض الجزء التالي إلى محددات النمو الشامل.

ثانياً: محددات النمو الشامل:

يتناول الجزء التالي المحددات أو العوامل التي تؤثر في النمو الشامل كما وردت في الأدبيات الاقتصادية السابقة:

حاولت دراسة Oluseye and Gabriel (2017) تحليل العلاقة بين النمو الشامل (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل) ومحدداته بالتطبيق على نيجيريا في الفترة ١٩٨١-٢٠١٤ باستخدام نموذج ARDL[٣٣]. وأثبتت الدراسة أن تأثير كل من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق على التعليم في النمو الشامل كان معنوياً وسالباً في الأجلين القصير والطويل. وكان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سالباً في الأجل القصير وأصبح موجباً في الأجل الطويل. في حين أن تأثير التضخم ونمو السكان في النمو الشامل كان غير معنوي موجباً في الأجل القصير ثم تحوّل إلى تأثير سالب في الأجل الطويل. أما بالنسبة لرأس المال المادي (إشارة موجبة في الأجلين) والانفتاح الاقتصادي (إشارة سالبة في الأجلين) فكان تأثير كل منهما غير معنوي في النمو الشامل في الأجلين القصير و الطويل.[٣٤]

وتوصّلت دراسة Anand et al (2013)، باستخدام بيانات ١٤٣ دولة في الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠، إلي أن الانفتاح التجاري، والاستثمار الثابت، والتضخم المعتدل وتقلّب الناتج، وقوة عاملة أفضل تعليماً قد ساعدت الدول على تحقيق نمو أكثر شمولاً. ووجدت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي موجب، بينما كان تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كنسبة من رصيد رأس المال غير ملحوظ. أما بالنسبة للانفتاح المالي فقد أظهر تأثيراً موجباً على النمو الشامل. كما كان تأثير التعميق المالى (الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) سالباً ولكنه غير معنوي. وبالنسبة للتحوّل الهيكلي والصعود إلى أعلى في سلسلة القيمة لكل من السلع والخدمات، اللذان أثارا الانتباه بشكل كبير بالنسبة لدورهما في دفع النمو الاقتصادي والعدالة، فقد أظهرت نتائج Anand et al (2013) أيضاً أن الدول التي قامت بتطوير درجة التعقيد في التصنيع أو في الخدمات حققت معدلاً أعلى للنمو الشامل. ويبدو أن تطور الخدمات الناتج عن العولمة، على

وجه الخصوص، له أثر أكبر على النمو الشامل. كما وجدت الدراسة أيضاً أن جودة البنية الأساسية تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز النمو الشامل، وقد يكون ذلك من خلال خفض تكلفة ممارسة الأعمال وخلق فرص عمل.

كما بحثت دراسة Anand et al (2014)، في ١٦ ولاية هندية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، في دور بعض العوامل في تفسير النمو الشامل ومكوناته (متوسط معدل الانفاق والعدالة). وتوصّلت إلى أن الانفاق الاجتماعي، والانفاق على التعليم، ومعدلات التحصيل في التعليم، فضلاً عن الاستقرار المالي على المستوى الكلي مع إعطاء اهتمام خاص بمخاطر التضخم تعد عوامل هامة في تعزيز النمو الشامل. حيث إن الولايات التي تحقق معدلاً أعلى للنمو الشامل هي تلك الولايات الأعلى في الانفاق الاجتماعي، وذات القطاع المالي الأكثر عمقاً (الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي)، والأقل في معدلات التضخم والأكثر إنفاقاً على التعليم وتلك التي تحقق معدلات أعلى للتحصيل في التعليم. وأكدت الدراسة أن سياسات سوق العمل الملائمة واستمرار الاصلاحات الهيكلية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تمكّين التعليم من تحسين مستوى النمو الاقتصادي وتوسيع نطاقه[٣٥].

أما دراسة Tella & Alimi (2016) فقد حاولت البحث في دور مجموعة من محددات النمو الشامل في ١٤ دولة أفريقية في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، وهي: نصيب الفرد من الدخل في بداية الفترة، واجمالى الانفاق الحقيقي على الصحة لكل فرد، ومعدل الإعالة، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية الحقيقية لكل فرد، ،حيث تؤدي زيادة كل منها إلى تحسين النمو الشامل مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي لكل فرد عامل. في حين أوضحت النتائج أن معدل نمو السكان، وإجمالي الانفاق الحكومي لهما تأثير سالب على النمو الشامل[٣٦].

وحاولت دراسة Raheem et al (2018)، لـ ١٨ دولة من أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٣، التعرّف على مدى مساهمة الانفاق على التعليم والصحة، والريع من الموارد الطبيعية – ومجموعة أخرى من المحددات هي: قوة العمل ورأس المال المادي ومعدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري- في تحقيق النمو الشامل (مقاساً بلوغاريتم الناتج

المحلي الاجمالي لكل فرد). وتوصّلت إلى أن تنمية رأس المال البشري من خلال الانفاق على التعليم والصحة تساعد على الوصول إلى النمو الشامل، كما أثبتت أن الريع من الموارد الطبيعية يؤثر معنوياً في النمو الشامل سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق استخدام هذا الريع في تمويل الانفاق على الصحة والتعليم[٣٧].

وبعد التعرّف على محددات النمو الشامل كما تناولتها الأدبيات السابقة، يحاول الجزء التالي دراسة وفهم وضع النمو الشامل في مصر تمهيداً لتقدير تأثير المحددات المختلفة لهذا النمو في الجزء الذي يليه.

ثالثاً: النمو الشامل في مصر:

يحاول هذا الجزء التعرّف على وضع النمو الشامل في مصر وذلك مع التركيز على العناصر الأساسية المكوّنة له ألا وهي الفقر وعدم المساواة، حيثُ إن تراجعهما عبر الزمن يعد مؤشراً للإتجاه نحو تحقيق النمو الشامل[٣٨]، وهو المدخل الذي تتبناه هذه الدراسة في الجزء الخاص بالتحليل والقياس.

شهدت مصر اضطرابات سياسية كبيرة في السنوات الأخيرة، وتحديات في معظم المجالات التي تدفع النمو الشامل. فنظام التعليم لا يصل إلى نسبة كافية من السكان كما أنه يفتقر إلى الجودة بالنسبة للأفراد الملتحقين بالتعليم. ويسهم ذلك في انخفاض معدل المشاركة في القوة العاملة وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب. وعلى الرغم من تاريخ في ريادة الأعمال، لا تزال الأعمال التجارية وتوليد فرص العمل مقيَّدة بسبب عدم كفاية التمويل، وضعف البنية التحتية للنقل، وانتشار الفساد. كما أن كثيراً من العمال يعدون في أوضاع العمالة الهشة، غالباً في الاقتصاد غير الرسمي[٣٩]. وقد انعكست هذه الأوضاع على كل من نسبة الفقراء والتفاوت في توزيع الدخل كما يوضح الشكل رقم ٣ . ويتضح من الشكل تزايد نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان[٤٠] في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٥: وبالنظر إلى أن الفقر في مصر يتسّم بتركّز الكثير من الفقراء تحت مستوى خط

الفقر مباشرةً والكثير من غير الفقراء فوق خط الفقر مباشرةً، فإن العديد من الذين تخلّصوا من الفقر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ربما قد عادوا إلى الفقر خلال السنوات الخمس التي تعقبها[٤١].

شكل رقم (٣)
تطور نسبة السكان تحت خط الفقر

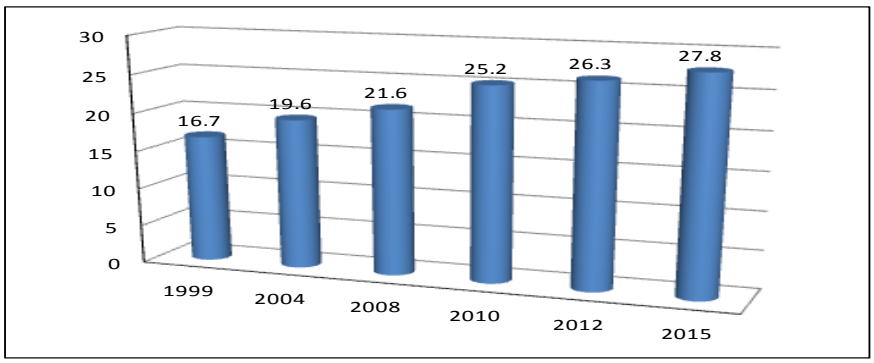

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام:
The World Bank, "World Development Indicators", Online Database.

ومنذ عام ٢٠٠٠، انخفضت معدلات النمو، وأدى تباطؤ التحفيز المحلي (وخاصة الائتمان) إلى إبطاء صناعة البناء والتشييد، بالإضافة إلى آثار الصدمات الخارجية ممثلةً في الأزمة المالية لشرق آسيا في أواخر التسعينيات، وانخفاض أسعار البترول، والهجوم الإرهابي على الأقصر وتراجع السياحة بشكل كبير، ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مما أثر أيضاً على معدل استيعاب العمالة في الاقتصاد. وكانت الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ تمثل عنق الزجاجة من حيث الأداء الاقتصادي في مصر. وبعد حالة التباطؤ في الاقتصاد المصري التي سادت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، كانت بداية ملاحظة بعض علامات الانتعاش في عام ٢٠٠٤، إلا أن تعويم العملة وما ترتب على ذلك من تخفيض قيمتها، ابتداء من يناير ٢٠٠٣، لم يكن ليصب في صالح الفقراء[٤٢].

وخلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨، شهدت مصر نمواً مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا النمو اقترن بتضخم مرتفع، وخاصة بالنسبة للسلع والخدمات التي يستهلكها الفقراء. وهكذا انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك مكمَّشاً بخط الفقر (كمقياس للرفاهية)، مما يدل على أن الإنجازات المتحققة على مستوى الاقتصاد الكلي لم تنجح في الحد من مستويات الفقر[٤٣].

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل مكوّنات النمو من بيانات الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ أوضح أن تسعة من أصل تسعة عشر قطاعاً مصنفاً في الحسابات القومية ساهمت بمتوسط ٨٣٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة بلغت في المتوسط ٥١.٤٪. وبعبارة أخرى، تم إنشاء ما يقرب من نصف الوظائف الجديدة خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ في القطاعات العشرة المتبقية التي ساهمت بنسبة ١٧٪ فقط من النمو الاقتصادي المتحقق. وهذا يعني على الأرجح أن العاملين في هذه الوظائف يعانون من ضعف الإنتاجية أو يعانون من نقص التشغيل و/أو أن معدلات أجورهم أقل من العاملين في الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها في القطاعات سريعة النمو[٤٤].

كما أن خلق أعداداً كبيرة من الوظائف وانخفاض معدل البطالة لا يعني بالضرورة أن فوائد النمو الاقتصادي قد وصلت إلى جميع أو إلى معظم المصريين. فالفقراء والأقل تعليماً لا يستطيعون البقاء عاطلين عن العمل، بل إنهم يميلون إلى قبول أي نوع من العمل، حتى وإن كان في الاقتصاد غير الرسمي، وذلك إلى أن يحصلوا على عمل لائق، إن وجد. وهناك أدلة على أن الفقراء قد وجدوا أنفسهم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ محاصرين في مهن منخفضة الانتاجية مع ضعف احتمالات تحسّن أوضاعهم[٤٥].

وبالإضافة إلى ذلك كان قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا يزال يواجه عدداً من القيود التي تحد من إمكاناته للنمو. ووجدت دراسة Rashed & Sieverding (2015) أن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الأقل قد تراجعا إن لم يكونا قد توقفا، في المناخ الاقتصادي الصعب عقب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ثم ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وتعد زيادة إمكانات هذا القطاع شرطاً ضرورياً لضمان أن يكون النمو في المستقبل شاملاً[٤٦].

كما اتسم النمو الاقتصادي بارتفاع نصيب الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة رأس المال، بسبب الدعم المرتفع للطاقة الذي حوّل الموارد بعيداً عن الصناعات الأخرى الأكثر كفاءة أو الأكثر غناً في توليد الوظائف. وقد أدى ذلك إلى تراجع مستمر في حصة الأجور في

الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨.٤٪ في عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٢٥٪ في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة أرباح رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦.١٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٥.٤٪ في عام ٢٠٠٨ قبل الانخفاض إلى ٤٨.٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، لم تتحسن رفاهية الأسرة وفقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إذ أن معظم نمو الناتج المحلي الإجمالي كان من نصيب الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية. هذا النوع من القصور في المكاسب المباشرة التي حصلت عليها الأسرة من النمو قد أدى إلى زيادة إحباطها وساهم في تشكيل إدراك المصريين عدم المساواة في توزيع الدخل[٤٧].

وعليه، فقد كان هناك نمواً اقتصادياً يبعث على التفاؤل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ وذلك نتيجة عدد من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى توليد فرص عمل كافية لاستيعاب التزايد السكاني، وظلت مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان ضعيفة وتزايدت التفاوتات في الدخول، ناهيك عن ارتفاع مستويات الفساد وما يترتب عليه من تراجع الحراك الاجتماعي والاقتصادي فسادت حالة من عدم الرضا أعقبها قيام الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١[٤٨].

وقد أدَّى تدهور الوضع الأمني وحالة عدم وضوح الرؤية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الفقر والبطالة. ودخلت مصر في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم، وخصوصاً على الصعيدين السياسى والاقتصادى، مما أدى إلى حدوث ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة من ٩.٦٪ قبل الثورة إلى ١٢.٤٪ في ديسمبر ٢٠١١، كما زادت معدلات الفقر من ٢١٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥٪ خلال الفترة نفسها. وأصبح العمال غير المهرة وذوو المهارات المتوسطة، ولاسيما الذين كانوا يعانون بالفعل من البطالة، أكثر تضرراً نظراً لانتمائهم إلى شرائح المجتمع الأكثر هشاشة (فقراً).

وتفاقمت هذه الآثار بعد أن عاد إلى مصر المغتربون الذين كانوا يعملون ويعيشون في ليبيا، وأصبحوا سبباً في زيادة معدلات البطالة بنسبة إضافية قدرها ٠.٦٪. وازدادت هذه الأوضاع

سوءاً مع عودة المزيد من المغتربين إلى مصر من جرّاء الاضطرابات التي حدثت في دول أخرى في الشرق الأوسط[٤٩].

وفي عام ٢٠١٤، شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج إصلاحات اشتملت على خيارات صعبة بشأن سياسات تم تطبيقها في وقت متزامن، مثل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، وتحرير سعر الجنيه المصري. وللتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على الفئات الفقيرة، طبّقت الحكومة المصرية حزمة من تدابير الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي بهدف تخفيف المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، (مثال على هذه التدابير: توسيع مظلة المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية، وتوسيع مظلة برنامج المعاشات التقاعدية) [٥٠].

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، مازالت الأوضاع الاجتماعية تشكّل مصدر قلق، إذ إن استمرار التضخم الناجم عن تعويم الجنيه المصري والإصلاحات المتعلقة بدعم الطاقة والارتفاع الكبير في أسعار الغذاء يؤثر على الأسر المصرية، وخاصة الشرائح الفقيرة، فضلاً عن تزايد الأعباء الملقاة على كاهل الطبقة المتوسطة. ومن المرجّح أن يحد تضخم أسعار الغذاء من جهود تخفيض معدلات الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة[٥١] (حوالي ١٢٪ في الربع الثالث من سنة ٢٠١٧ ثم انخفضت قليلاً إلى حوالي ١١,٣٪ في الربع الرابع من ٢٠١٧) [٥٢]، وتزداد هذه المعدلات ارتفاعاً بين الشباب والنساء[٥٣].

وتأكيداً على ما سبق، فإنه باستعراض معامل جيني[٥٤] في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، كمؤشر لعدم المساواة، يلاحظ أنه يتراوح بين حوالي ٣٠ و٣٣ ، كما يتضح من الشكل رقم (٤). وهذا يعني أنه حتى في الفترات التي ارتفع فيها معدل النمو الاقتصادي، فإن ثمار هذا النمو لم تتوزع على النحو الذي يؤدي إلى انخفاض عدم المساواة بشكل ملحوظ.

ويلاحظ أنه بعد الثورة، فرضت المخاوف بشأن عدم العدالة على الحكومة تبني سياسة مالية توسعية خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ وذلك للتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على

الاضطرابات السياسية. وحدثت زيادة في الإنفاق على بنود الدعم والأجور والمرتبات والتعويضات. وأقرت الحكومة زيادة قدرها ١٥٪ على المرتبات والمعاشات بدءاً من إبريل ٢٠١١. وتم إصدار قرار بتثبيت كل من تم تعيينهم بعقود مؤقتة في الحكومة[٥٥]. وربما تكون هذه

شكل رقم (٤)
تطوّر معامل جيني في مصر

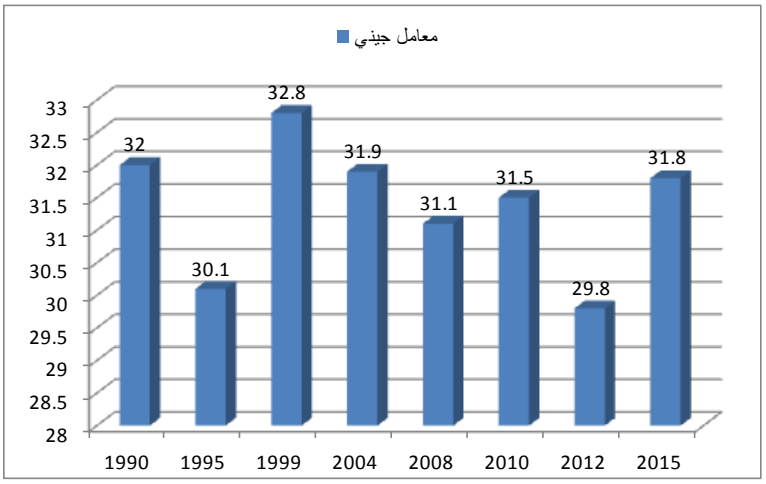

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثة باستخدام:
The World Bank, "World Development Indicators," Online Database.

الاجراءات قد أدت إلى تراجع معامل جيني بعض الشئ. إلا أنه مع اتباع برنامج الاصلاحات الأخير وما تبعه من سياسات عاد جيني للارتفاع مرة أخرى في ٢٠١٥. وبعد تحليل مكونات النمو الشامل، يحاول الجزء التالى اختبار العلاقة بين النمو الشامل وبعض محدداته في مصر، ثم تحليل النتائج.

رابعاً: تقدير دور محددات النمو الشامل في مصر:

قبل التطرق إلى قياس تأثير محددات النمو الشامل في مصر فى الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، يتم التعرّف على المتغيرات محل الدراسة، ثم النموذج القياسي المستخدم.

(١) متغيرات النموذج القياسي:

يشتمل النموذج على المتغيرات التالية:

المتغير التابع وهو النمو الشامل INCLUSG معبَراً عنه بمؤشر مركّب يمثل مجموع كل من نسبة الفقراء تحت خط الفقر[٥٦] ومعامل جيني، وذلك على غرار دراسة Sen (2014)، حيث يغطي هذا المؤشر بعديّ الفقر وعدم المساواة للنمو الشامل، ومن ثم يمثل النمو الشامل عملية النمو التي تؤدي إلى تخفيض الفقر و/أو عدم المساواة[٥٧].

وفى دراستنا الحالية سوف يتم استخدام خط الفقر النسبى الذى يعرف بأنه نسبة محددة من متوسط الدخل (الموزّع بين الفئات) أو الإنفاق للفرد أو الأسرة في المجتمع محل الدراسة، ويعد هذا الخط دالة متزايدة في الدخل أو الإنفاق[٥٨]. وقد تم تقدير خط الفقر النسبى عند ثلثىّ وسيط الانفاق السنوى للأسرة في حضر جمهورية مصر العربية. ثم تم تقدير نسبة الفقراء[٥٩] باستخدام خط الفقر[٦٠] النسبى.

ويأخذ مؤشر نسبة الفقراء الصيغة التالية[٦١]:

نسبة الفقراء = عدد الفقراء / حجم المجتمع

كما تم حساب معامل جينى[٦٢] من الصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(E_i + E_{i-1})$$

حيث:

G: معامل جينى

P_i: التوزيع النسبى التكرارى التراكمى للسكان للفئة i

E_i: التوزيع النسبى التكرارى التراكمى للانفاق للفئة i

n: عدد الفئات

$$P_n = E_n = 1, P_0 = E_0 = 0$$

وتتراوح قيمة معامل جينى بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كانت قيمة معامل جينى تساوي "صفر" يعني ذلك وجود مساواة مطلقة في توزيع الدخول، أما إذا كانت قيمته تساوى "الواحد" فإن ذلك يعني وجود تفاوت تام في توزيع الدخول.

وقد تم تقدير خط الفقر النسبى (ثم نسبة الفقراء) ومعامل جيني باستخدام بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (حضر جمهورية مصر العربية) – الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في السنوات ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩٥/١٩٩٦ و١٩٩٩/٢٠٠٠ و٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١١/ ٢٠١٢ و٢٠١٣/ ٢٠١٤ و ٢٠١٥/ ٢٠١٦. وتم استخدام بيانات الحضر نظراً لعدم توافر مسح الدخل والانفاق والاستهلاك "لإجمالي الجمهورية" للسنوات ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩٥/١٩٩٦، ومن ثم تطلب توفير سلسلة كاملة للدراسة أن يتم الاستعانة بالمسح الخاص بحضر الجمهورية.

ونظرا لأن البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كانت تصدر كل أربع سنوات ثم أصبحت تصدر كل سنتين فقد تم استخدام طريقة: "Linear Interpolation" [٦٣] لتقدير باقي سنوات السلسلة الزمنية محل الدراسة. وحيث إن البيانات المستخدمة في حساب نسبة الفقراء ومعامل جيني متاحة من بحث الدخل والانفاق كسنوات مالية فقد تم تحويل كافة المتغيرات الأخرى إلى سنوات مالية.

المتغيرات المفسرة:

– رأس المال المادي FIXCAP: ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– رأس المال البشري HCAPI: ويعبَّر عنه بمعدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى للذكور والإناث (٪) ويقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التي تدخل رسمياً هذه المرحلة التعليمية. ويعتبر التعليم في كثير من الأحيان سلاحاً أساسياً لمكافحة الفقر، ومع ذلك، فإن سوق العمل الملائمة وكذلك الظروف والسياسات الهيكلية تلعب دوراً حاسماً في تمكين المزيد من التحصيل العلمي من تعزيز

النمو الاقتصادي واتساعه. وعليه، ما زال النقاش حول آثار الزيادة في التعليم في النمو الاقتصادي غير محسوم[٦٤].

– الانفاق الحكومي[٦٥] GOVCON: سيتم استخدام الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك كمؤشر تقريبي للانفاق الحكومي الاجتماعي (على التعليم والصحة) الذي يؤثر إيجابياً في النمو الشامل ولكن لا تتوافر بشأنه بيانات كافية لاستكمال السلسلة الزمنية محل الدراسة[٦٦]. ومن المتوقع أن يؤثر الانفاق الحكومي إيجابياً في النمو الشامل، بالرغم من أن بعض الدراسات– مثل دراسة Oluseye & Gabriel (2017)– وجدت أن تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي سالب ومعنوي على النمو الشامل[٦٧].

– نسبة الانفتاح التجاري OPEN: وتقاس بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تؤدي زيادة نسبة الانفتاح التجاري إلى زيادة النمو الشامل إلا أن ذلك كان محل جدل في بعض الدراسات[٦٨].

– المعدل السنوي لنمو السكان POPG: من المتوقع أن يؤثر النمو السكاني سلبياً في النمو الشامل. إلا أن دراسة Oluseye & Gabriel (2017) توصّلت إلى أن تأثيره، غير معنوي، وأنه موجب في الأجل القصير وسالب في الأجل الطويل.

– التعميق المالي CREDI: ويعبر عنه بالائتمان المحلي[٦٩] كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبزيادة التعميق المالي، تحصل الأسر الأكثر فقراً نسبياً على الائتمان المصرفي، مما يزيد من استهلاكها. ووفقاً لبعض الدراسات فإن زيادة إمكانية الوصول إلى الائتمان قد يكون مرتبطاً بشمولية النمو والحد من الفقر[٧٠].

– الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: ويعبر عنه بصافي الاستثمار الأجنبي المباشر[٧١] أي صافي التدفقات الداخلة (تدفقات الاستثمارات الجديدة مطروحاً منها تصفية الاستثمارات من المستثمرين الأجانب في الاقتصاد القائم) منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يلعب FDI دوراً إيجابياً في الاقتصادات الناشئة[٧٢].

– التقلبات في الناتج VOLATI: تم حسابها على أنها التقلبات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام نموذج ARCH-GARCH [٧٣]، وذلك على غرار العديد من الدراسات التطبيقية[٧٤].

وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات المفسّرة من إحصاءات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، المتاحة على موقعه الالكترونى(٧٥).

(٢) تقدير النموذج القياسى والنتائج:

يشتمل النموذج على النمو الشامل كدالة في محدداته كما يلي:

$$INCLUSG_t = \alpha_0 + \beta_1 FIXCAP_t + \beta_2 HUCAPI_t + \beta_3 GOVCON_t + \beta_4 OPEN_t + \beta_5 CREDI_t + \beta_6 FDI_t + \beta_7 POPG_t + \beta_8 VOLATI_t + \varepsilon_t$$

حيث ε حد الخطأ، و t السنوات ١٩٩٠، ..... ٢٠١٥.

ولتقدير هذه العلاقة، تستخدم الدراسة منهج اختبار الحدود Bound Testing Approach للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributive Lag (ARDL)، الذي قدمه Pesaran et al (2001). وتتميز هذه الطريقة بأنها تمكّن من اختبار وجود علاقة، في الأجلين القصير والطويل، بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعها في المستوى، سواء كانت المتغيرات ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى أو مختلفة في درجات التكامل. كما أن المقدِّرات الناتجة عن هذه الطريقة تتميز بأنها غير متحيزة وكفء، بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم(٧٦).

ويتناول الجزء التالي عدة خطوات، حيث يتم في البداية إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات، يليه تقدير النموذج وعرض النتائج وتحليلها، ثم إجراء الاختبارات اللازمة للتعرّف على جودة النموذج.

(أ) اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتعين في البداية اختبار سكون أو استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي– فولر الموسّع Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)، حيث يتمثل فرض العدم في أن

السلسلة الزمنية للمتغير تحتوى على جذر الوحدة أى أنها غير ساكنة، والفرض البديل في عدم وجود جذر الوحدة فى السلسلة الزمنية للمتغير أى أنها ساكنة.

جدول رقم (١)
نتائج اختبار ADF لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	t المحسوبة	القيم الحرجة			حالة التكامل
		مستوى معنوية ١%	مستوى معنوية ٥%	مستوى معنوية ١٠%	
INCLUSG	-2.689324***	-3.724070	-2.986225	-2.632604	I(0)
FIXCAP	-3.633287***	-4.440739	-3.632896	-3.254671	I(0)
HUCAPI	-4.084330**	-4.498307	-3.658446	-3.268973	I(0)
GOVCON	-2.689603***	-3.737853	-2.991878	-2.635542	I(0)
OPEN	-3.503000**	-3.769597	-3.004861	-2.642242	I(0)
CREDI	-2.653617***	-3.737853	-2.991878	-2.635542	I(0)
FDI	-3.812181*	-3.737853	-2.991878	-2.635542	I(0)
POPG	-2.682644***	-3.831511	-3.029970	-2.655194	I(1)
VOLATI	-3.609538**	-3.724070	-2.986225	-2.632604	I(0)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

* ساكن عند مستوى معنوية ١%، ** عند مستوى معنوية ٥%، ***عند مستوى معنوية ١٠%

ويتضح من نتائج ADF في جدول رقم (١) أن كل المتغيرات ساكنة في المستوى عدا معدل نمو السكان POPG الذي يسكن في الفرق الأول، مما يوضح إمكانية تطبيق منهج ARDL، حيث يوجد مزيج من المتغيرات الساكنة والمتكاملة من الدرجة الأولى.

وبعد اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، يتناول الجزء التالى تقدير النموذج المستخدم ونتائج التقدير.

(ب) تقدير نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك:

لبيان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تم استخدام اختبار الحدود Bounds Test، حيث يكون الفرض العدم H_0: لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المفسِّرة إلى المتغير التابع)، مقابل الفرض البديل H_1: يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. وفي هذا الاختبار، يتم استخدام القيمتين الحرجتين للإحصاء F اللتين قام بتطويرهما Pesaran et al. (2001). وتفترض القيمة الحرجة الدنيا لـ F أن جميع المتغيرات هي I(0)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي I(1) ،

وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة للحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل). وإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فإنه لا يمكن رفض الفرض العدم، ومن ثم لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى فتكون النتائج غير حاسمة[٧٧].

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار الحدود F

القيم الحرجة (K=8)			F - Stat
مستوى المعنوية	I(0)	I(1)	
10%	1.95	3.06	12.19913
5%	2.22	3.39	
1%	2.79	4.1	

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

- K هو عدد المتغيرات المستقلة.

وبعد تقدير نموذج ARDL (1, 1, 1, 1, 0, 0, 0, 0, 1)[٧٨]، وعمل اختبار الحدود، توضح النتائج في الجدول رقم (٢) أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى لـ F

الجدولية، ومن ثم نرفض الفرض العدم، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات.

وبتقدير **نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ARDL** كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم٣ :

ويلاحظ من هذه النتائج أنه، **في الأجل القصير**، تؤثر المتغيرات المستقلة معنوياً وإيجابياً في النمو الشامل حيث تؤدي زيادة كل منها إلى زيادة النمو الشامل (ولذلك تأخذ معاملات هذه المتغيرات المستقلة إشارة سالبة، لأن زيادة النمو الشامل تعني انخفاض المؤشرات المكوّنة له وهي نسبة الفقراء وعدم المساواة). أما رأس المال المادي والانفتاح التجاري فلم يكن لهما تأثير معنوي في النمو الشامل.

أما بالنسبة **للأجل الطويل:**

- أصبح رأس المال المادي معنوياً وتأثيره إيجابياً، كما هو متوقع، حيث أدت زيادة نسبة رأس المال المادي إلى زيادة النمو الشامل.
- استمر الائتمان يؤثر معنوياً ويؤدي إلى زيادة النمو الشامل، حيث أن زيادة الائتمان المتاح للأفراد تمكِّنهم من زيادة الإنفاق وتحسين مستوى المعيشة في حالة عدم كفاية دخولهم.
- استمر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره معنوياً مع مساهمته في زيادة النمو الشامل. وذلك ما توصلت إليه أيضاً دراسة (Anand et al, 2013) وكذلك دراسة (IMF, 2007) [٧٩]. حيث إنه من المتوقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يوفّره من موارد لازمة لدفع عملية النمو والتنمية، أن يزيد من قدرة الدولة على تحقيق النمو الشامل. وبالرجوع إلى هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٩، على سبيل المثال، يلاحظ من المتوسط السنوي لهيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي الحقيقية الجديدة فى المجال غير النفطي أن معظمه توجّه إلى قطاع الخدمات (٥٣٪) (بما تشمله من القطاع المالي (٢٤٪) والسياحة (١١٪) والتشييد (٦٪) والاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات (٣٪)، ثم قطاع الصناعة التحويلية (٤٤٪)، وما ترتب على ذلك من توليد للدخول وفرص العمل في هذه القطاعات المختلفة[٨٠].

جدول رقم (٣)
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج ARDL
والمعاملات قصيرة الأجل وطويلة الأجل

المعاملات قصيرة الأجل			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
D(FIXCAP)	0.004122	0.917727	0.3784
D(HUCAPI)	-0.010308	-3.535577	0.0047
D(GOVCON)	-0.050644	-3.957688	0.0022
D(OPEN)	0.000490	0.489829	0.6339
D(CREDI)	-0.005431	-4.355156	0.0011
D(FDI)	-0.027486	-5.777243	0.0001
D(POPG)	-0.518542	-5.727285	0.0001
D(VOLATI)	-0.004878	-3.373922	0.0062
CointEq(-1)	-0.805890	-7.283004	0.0000
المعاملات طويلة الأجل			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
FIXCAP	-0.015568	-4.104930	0.0017
HUCAPI	0.006792	2.263238	0.0448
GOVCON	-0.021582	-1.245029	0.2390
OPEN	0.000608	0.475916	0.6434
CREDI	-0.006739	-6.276862	0.0001
FDI	-0.034107	-7.767595	0.0000
POPG	-0.643439	-12.175870	0.0000
VOLATI	-0.018204	-7.011259	0.0000
الاختبارات التشخيصية			
R2 = 0.98 , Adjusted R-squared = 0.97 , F-stat =78.632 [0.000000], Serial Correlation (LM Test) =1.369729 [0.2690], Ramsey's Reset Test = 1.2036 [0.2983], Heteroscedasticity =0.907712 [0.5715], Normality (Jaque- Bera) = 0.420814 [0.81025]			

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9

- استمر أثر النمو السكاني معنوياً ويزيد من النمو الشامل، على غير المتوقع. وقد يرجع ذلك إلى أنه، بالنسبة للأسر الفقيرة، يؤدي زيادة عدد أفراد الأسرة إلى اتجاههم للعمل حتى في ظل انخفاض مستوى الأجور، ومن ثم يكون أمامهم فرص أكبر للعمل والحصول على الدخل، ومن ثم تقليل نسب الإعالة، وخاصة مع انخفاض مستوى تعليمهم. وبالفعل بملاحظة معدلات البطالة وفقاً

للمؤهلات العلمية (أمي ٣,٤ ٪، يقرأ ويكتب ٥٪، أقل من المتوسط ٨,٦٪، ثانوية عامة وثانوي أزهري ٨,٩ ٪، فني متوسط ١٦,٨٪، أعلى من المتوسط وأقل من الجامعي ١٢,٣٪، جامعي ودراسات عليا ٢٠,٧٪)[٨١]، يتضح انخفاض معدلات البطالة في الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض وارتفاعها عند المستويات الأعلى من التعليم.

– كان تأثير التقلبات الاقتصادية معنوياً وإيجابياً، وهذا يتفق مع ما أثبتته دراسة Anand et al (2013) أن تقلبات الناتج تساعد الأسواق الناشئة على تحقيق نمو شامل أعلى. ومن الملاحظ أن السياسة المالية في مصر اتسمت بميل نحو إجراء توسعات في الموازنة العامة مضادة لتقلبات الدورات الاقتصادية من خلال استمرار إجراءات الإنفاق في فترات الركود[٨٢]. حيث عادةً ما تتخذ الدولة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة الأزمات وتقليل آثارها على الفقراء ومحدودي الدخل.

– يؤثر رأس المال البشري معنوياً إلا أنه لا يؤدي إلى زيادة النمو الشامل، وذلك بعكس المتوقع الذي أثبتته دراسة Anand et al (2013). فعلى الرغم من أن مصر تتمتع بفائض من القوة العاملة، فإن عدم التوافق بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل يمثل مشكلة رئيسية. ويظهر ذلك في معدلات البطالة المرتفعة نسبيا في مصر، وخاصة بين خريجي التعليم العالي (مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا). ومن ثم فإنه، مع زيادة أعداد الخريجين، تتضح هذه المشكلة بشكل أكبر في الأجل الطويل، إذا لم يحصل هؤلاء الخريجون على المهارات اللازمة واستمروا بالتالي غير مؤهلين للحصول على فرص عمل تتيح لهم المشاركة في عملية النمو، وكذلك جني ثمار النمو وتحقيق مستويات أعلى من الدخل.

– بالرغم من أن الانفاق الحكومي أصبح غير معنوي في الأجل الطويل إلا أن اتجاه العلاقة هو المتوقع حيث يؤثر الانفاق الحكومي إيجابياً في النمو الشامل.

– كان الانفتاح التجاري غير معنوي ولا يؤدي إلى زيادة النمو الشامل، وذلك بعكس ما أثبتته بعض الدراسات مثل Anand et al (2013) من أن الانفتاح التجاري يساعد الأسواق الناشئة على تحقيق نمو شامل أعلى. وربما ترجع هذه النتيجة في مصر إلى أن الانفتاح التجاري يشتمل على نصيب أكبر للواردات (١٩,٦% من الناتج عام ٢٠١٦) عنه من الصادرات (١٠,٣% من الناتج

عام ٢٠١٦)[٨٣]، مما يعني تسرّب موارد النقد الأجنبي إلى الخارج وعدم انعكاس هذا الانفتاح على توليد فرص عمل ودخول جديدة في قطاع التصدير.

كما تعرض النتائج أيضاً مُعامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)، الذي يعبّر عن سرعة التكيّف أو العودة من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، مما يتطلب أن تكون قيمة هذا المعامل معنوية وسالبة، وهذا ما توضحه فعلاً النتائج السابقة، حيث تبلغ قيمة CointEq(-1) : 0.805890- وهذا يعني أن انحرافات النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن الأجل الطويل سيتم تصحيحها سنوياً بنسبة ٨٠٪ حتى نصل للوضع التوازني في الأجل الطويل.

(ج) اختبارات جودة النموذج:

للتحقق من جودة النموذج المستخدم تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تظهر نتائجها في الجدول رقم (٣) على النحو التالي:

- وفقاً لاختبار وجود ارتباط سلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test فإن احتمال F مرتفع وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط سلسلي بين البواقي.

- وفقاً لاختبار استقرار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM Test والمجموع التراكمي للمربعات CUSUM of Squares Test ، يتضح أن القيم التجميعية تقع بين الخطين المتقطّعين الممثلين لحدود الثقة، في الشكلين رقم (٥) ورقم (٦)، بمعنى أن المقدِّرات ثابتة لا تختلف عبر الفترة الزمنية للدراسة.

شكل رقم (٥)

المجموع التراكمي لتكرار البواقي

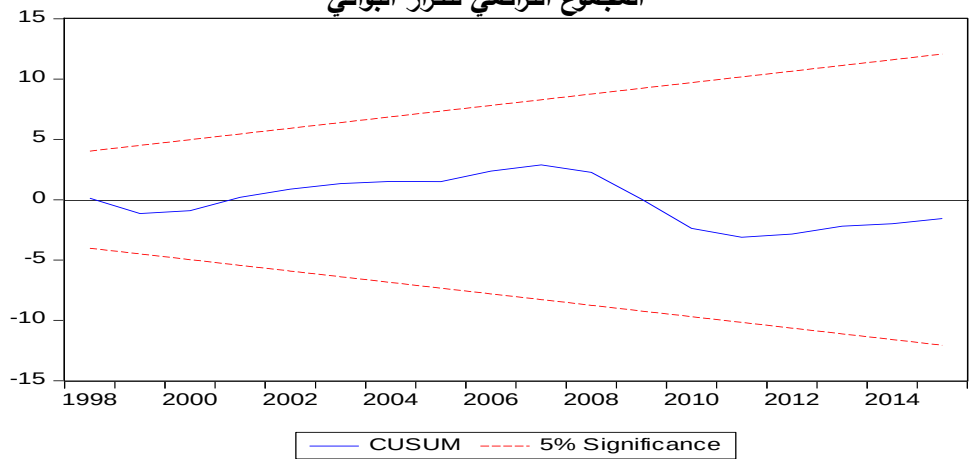

شكل رقم (٦)
المجموع التراكمي للمربعات

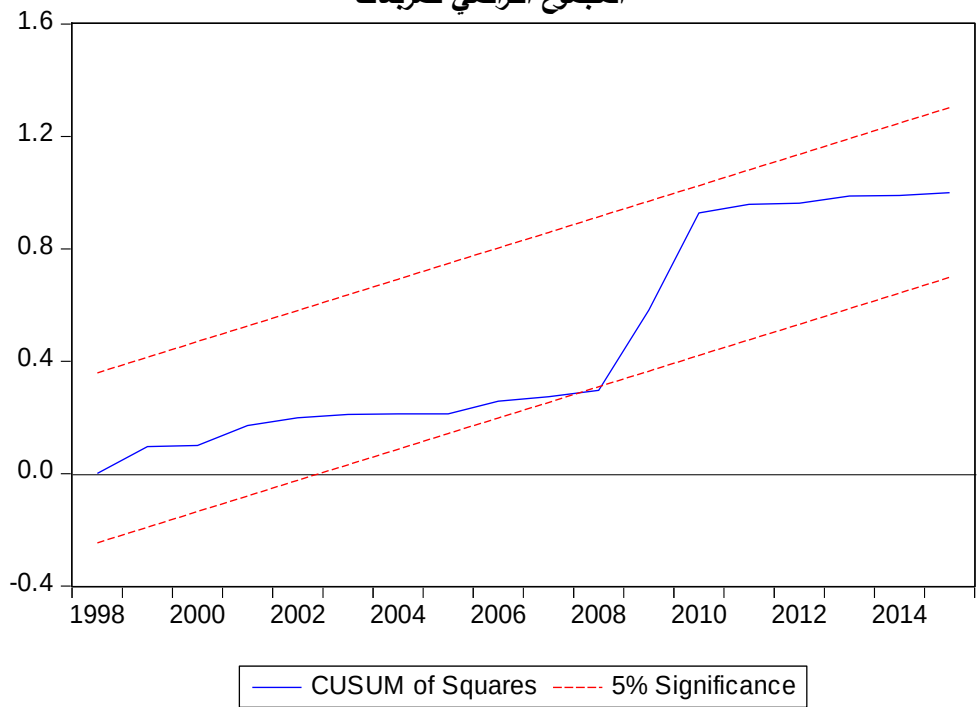

ويتضح أيضاً من اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج موصَّف بشكل ملائم. كما يلاحظ من اختبار ثبات تباين الخطأ Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey عدم وجود اختلاف لتباين الخطأ. وتوضح النتائج أيضاً أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. ويرجع ذلك إلى أنه لا يمكن رفض الفرض العدم[٨٤] لهذه الاختبارات نتيجة لارتفاع الـ p-value (الأرقام داخل الأقواس في جدول رقم (٣)).

وبناء على ما سبق، فإن هذه الاختبارات تؤكد على أن نموذج ARDL الذي تم استخدامه هو نموذج أمثل: حيث إنه يمثل علاقة طويلة الأجل، ويتسم بإمكانية تصحيح الأخطاء في الأجل الطويل، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء ومشكلة اختلاف تباين حد الخطأ، واستقرار المقدِّرات عبر الزمن.

خامساً: الخلاصة والنتائج

استهدفت هذه الدراسة التعرّف على مدى توافر محددات النمو الشامل فى مصر. ولتحقيق ذلك، قامت الدراسة بعرض مفهوم النمو الشامل والمؤشرات المستخدمة في قياسه، ثم إلقاء الضوء على بعض الأدبيات السابقة التي تناولت محددات النمو الشامل. ثم حاولت الدراسة التعرّف على أوضاع النمو الشامل في مصر. وانتقلت الدراسة بعد ذلك إلى محاولة قياس تأثير محددات النمو الشامل في مصر من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، بالتطبيق على مصر فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. وأوضحت نتائج التقدير أنه، في الأجل القصير، تؤدي زيادة كل من رأس المال البشري، والانفاق الحكومي، والتعميق المالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو السكاني، والتقلبات في الناتج إلى زيادة النمو الشامل، أما رأس المال المادي والانفتاح التجاري فلم يكن تأثيرهما معنوياً. أما في الأجل الطويل، فأظهرت النتائج أن رأس المال المادي أصبح معنوياً ويؤدي إلى زيادة النمو الشامل كما هو متوقع، كما استمر تأثير التعميق المالي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو السكاني والتقلبات الاقتصادية معنوياً ويساهم في زيادة النمو الشامل. أما بالنسبة لرأس المال البشري فأصبح معنوياً إلا أنه لا يساهم في زيادة النمو الشامل، وأخيراً بالرغم من أن الانفاق الحكومي أصبح غير معنوي في الأجل الطويل، إلا أن اتجاه العلاقة كان هو المتوقع، حيث يؤثر الانفاق الحكومي إيجابياً في النمو الشامل.

ومن ثم يمكن القول بعد اختبار مدى صحة الفرضية الأساسية للدراسة وهى "تتوافر المحددات المختلفة اللازمة لتحقيق النمو الشامل في مصر" أن كثيراً من محددات النمو الشامل تتوافر في مصر، وأن معظمها يؤثر في الأجلين القصير والطويل معاً.

ويمكن القول، بناءً على النتائج السابقة، بأنه لكي يساهم رأس المال البشري بفعّالية في تحقيق النمو الشامل، فهو لا يحتاج فقط إلى توليد وتوسيع الفرص الاقتصادية اللازمة لذلك بل يحتاج أيضاً إلى زيادة إمكانية الوصول إليها. ويتطلب تعزيز الوصول إلى الفرص زيادة القدرات البشرية، وخاصة بالنسبة لقطاعات المجتمع المحرومة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية مثل

التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. حيث يتعين أن يكون الدعم الحكومي للنمو الشامل من خلال الاستثمارات في البنية التحتية التي تربط الفقراء بالأسواق وتزيد إمكانية وصولهم إلى الأصول الإنتاجية الأساسية مثل التعليم والمياه والصرف الصحي والائتمان[٨٥].

ولأن العمل هو الأصل الرئيسي الذي يمتلكه الفقراء، فإن تمكين هذا العمل من أن يصبح أكثر إنتاجية هو أفضل طريقة للحد من الفقر. وبالتالي، فإن تعزيز فرص العمل يعد أمراً أساسياً من أجل تحسين رفاهية الفقراء بشكل فعّال، بالإضافة إلى تمكين الفقراء من خلال تطوير رأس المال البشري، وهو ما يساعدهم على الاستفادة من هذه الفرص[٨٦].

يرتبط ما سبق بما يؤكد عليه مفهوم النمو الشامل وهو ضرورة توافر العمالة المنتجة، وذلك من خلال إمداد العمالة بالتدريب اللازم لرفع مستوى المهارات ومن ثم الانتاجية والأجور. هذا بالإضافة إلى مراجعة نظام التعليم ومجالاته ومناهجه لربطه باحتياجات السوق الأساسية[٨٧]، وكذلك إيجاد منهج للتدريب أكثر توجهاً نحو السوق يسمح لأصحاب العمل بوضع تصوّر للتدريب الذي يحتاجون إليه وتوفر له الحكومة الدعم المالي اللازم[٨٨].

وتجدر الإشارة، في إطار الحديث عن النمو الشامل، إلى أن توفير فرص العمل يتطلب التأكيد على الاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تتميّز بقدرتها على توليد فرص عمل، مع ضرورة التركيز أيضاً على توفير العمل اللائق ومن ثم الأخذ في الاعتبار العمالة في القطاع غير الرسمي وخاصة تحسين ظروف العمل فيه مما يرفع مستوى انتاجيتها وكذلك توفير الحماية الاجتماعية لها (على غرار شهادات "أمان" للتأمين على العمالة المؤقتة وغير الرسمية التي تم إصدارها مؤخراً). هذا فضلا عن محاولة التحوّل تدريجياً من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي.

ومن جهة أخرى يتعين أن يرتبط توزيع الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية بقدرة هذه الأنشطة على تحقيق نمو كثيف العمل، أي أن يركّز على الأنشطة ذات مرونة التشغيل المرتفعة مثل الصناعة التحويلية، والتجارة، والتمويل والتأمين، والتشييد[٨٩]

وحيث إن نتائج هذه الدراسة مبنية على بيانات بحث الدخل والانفاق لحضر جمهورية مصر العربية، فهي قد تساعد على معرفة أوضاع النمو الشامل في الحضر الذي كانت تتوجه إليه استراتيجيات التنمية بشكل أكبر من الريف (تنمية غير متوازنة). ومن ثم قد يكون من الصعب حتى الآن الحكم على أثر هذه الاستراتيجيات في النمو الشامل في الريف. وقد يفتح هذا مجالاً لدراسات مستقبلية تبحث في كيفية تأثير استراتيجيات التنمية في النمو الشامل في الريف، حيث تتوسع هذه الاستراتيجيات الآن لتشمل الريف ولا سيما القرى الفقيرة (لتصبح تنمية متوازنة).

الهوامش والمراجع:

[1] Ali, Ifzal and Son Hyun Hwa (2007), "Measuring Inclusive Growth," **Asian Development Review**,Vol. 24, No. 1, Asian Development Bank , p.11.

[2] Ibid, p.12.

[3] EL-Laithy,Heba and Sherine Al-Shawarby (2015), "Measuring Inclusive Growth and Social Mobility in Egypt Before and After The Revolution," Paper Presented at Conference on **Political and Economic Challenges in Egypt: Future Perspectives,** Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 9-11 May 2015, p.7.

[4] Sen, Kunal (2014), "Inclusive Growth: When May We Expect It? When May We Not?," **Asian Development Review**, Vol. 31, No. 1, Asian Development Bank and Asian Development Bank Institute, p.136.

[5] Sakr, Hala (2013), "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: with reference to The Egyptian Economy", Paper Presented at Conference on **Managing Transition in Egypt : Political and Economic Vision**, Faculty of Economics and Political Science, April 2013.
http://search.mandumah.com/Record/704625

[6] Abou-Ali, Sultan and Hala Abou-Ali (2013), "Measuring in Inclusive Growth in Egypt 1991-2011" Paper Presented at Conference on **Managing Transition in Egypt : Political and Economic Vision**, Faculty of Economics and Political Science, April 2013.
http://search.mandumah.com/Record/704623

[7] EL-Laithy and Al-Shawarby, 2015, Op.Cit, p.4.

[8] Oluseye, Ibukun Cleopatra and Aremo Adeleke Gabriel (2017) "Determinants of Inclusive Growth in Nigeria: An ARDL Approach," **American Journal of Economics**, Vol. 7, No. 3, p.97.
DOI: 10.5923/j.economics.20170703.01

[9] UNDP (2016), "Growth That Works for All," Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth," January, p.10.
[10] Vellala, Paramasivan S, Mani K Madala and Utpal Chhattopadhyay (no Date) "Assessment of Inclusive Economic Growth in Major Indian States," Twelfth AIMS International Conference on Management, p.926.
[11] Anand, Rahul, Saurabh Mishra and Shanaka J. Peiris (2013), "Inclusive Growth Revisited: Measurement and Determinants," **Economic Premise No. 122**, The World Bank, p.1.
[12] Klasen, Stephan (2010),"Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, Open Questions, and Some Constructive Proposals," **ADB Sustainable Development Working Paper Series No. 12**, p.2.
[13] UNDP, 2016, Op.Cit, p.10.
[14] OECD (2014), "Report on The OECD Framework for Inclusive Growth," Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, Paris 6-7, May, p.9.
[15] Ibid, p.9.
[16] UNDP, 2016, Op.Cit, p.11.
[17] Ali, Ifzal and Hyun Hwa Son 2007, Op. Cit, p.12.
[18] OECD, 2014, Op.Cit, p.9.
[19] Klasen, 2010, Op.Cit, pp.8-9.
[20] OECD, 2014, Op.Cit, p.10.
[21] -Ranieri, Rafael and Raquel Almeida Ramos (2013), "Inclusive Growth: Building up A Concept," **International Policy Centre for Inclusive Growth**, Working Paper No. 104, March, p.8.
- Klasen, 2010, Op.Cit, p.3.
[22] -Oluseye and Gabriel, 2017, Op. Cit, p.101.
- Ali and Son, 2007, Op. Cit, p.11.
[23] Raheem, Ibrahim D., Kazeem O. Isah and Abdulfatai A. Adedeji (2018), "Inclusive Growth, Human Capital Development and Natural Resource Rent in SSA," **Economic Change and Restructuring,** Vol. 51, Issue 1, pp.29-48. February, p. 35. https://link.springer.com/article/10.1007/s10644-016-9193-y
[24] EL-Laithy and Al-Shawarby, 2015, Op. Cit, p.8.
[25] Vellala et al, Op. Cit, p.927.
[26] Abou-Ali & Abou-Ali, 2013, Op. Cit, pp. 447-448.
[27] The World Economic Forum (2017), "The Inclusive Growth and Development Report," p. vii.
[28] Ibid, p.viii.

[29] Ibid, p.xiii.
[30] Ibid, p.ix.
[31] Ibid, pp. x, 20.
[32] Ibid, pp.20, 60.
[33] Autoregressive Distributed Lag Model.
[34] Oluseye and Gabriel, 2017, Op. Cit, pp.97, 106.
[35] Anand, Rahul, Volodymyr Tulin and Naresh Kumar (2014), "India: Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction," **IMF Working Paper No. 14/63**, April, pp.1, 22, 29.
[36] Tella, Sherriffdeen A and Alimi, Olorunfemi Y (2016), "Determinants of Inclusive Growth in Africa: Role of Health and Demographic Changes," **African Journal of Economic Review**, Volume IV, Issue 2, July, pp.141-144.
[37] Raheem et al , 2018, Op. Cit, pp.32, 42, 44.
[38] Ibid, p.39.
[39] Samans, Richard, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan and Margareta Drzeniek (2015), "The Inclusive Growth and Development Report 2015," The World Economic Forum, p.44.
(٤٠) نسبة عدد الفقراء على المستوى القومي هي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي.
(The World Bank, "World Development Indicators", Online Database, https://data.worldbank.org/indicator?tab=all)
[41] El-Laithy, Heba (2011) "The ADCR 2011: Poverty in Egypt (2009)," United Nations Development Programme, **Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/11**, p.1.
[42] - Ibid, p.1.
- Nassar, Heba and Marwa Biltagy (2017), "Poverty, Employment, Investment, and Education Relationships: The Case of Egypt," April-June, SAGE Open, p.4.
DOI:10.1177/2158244017697156 journals.sagepub.com/home/sgo
[43] El-Laithy, 2011, Op. Cit, p.4.
[44] EL-Laithy and Al-Shawarby, 2015, Op. Cit, pp. 5-6.
[45] Ibid, p.6.
[46] Ibid, p.7.
[47] - Ibid, p. 5.
-Verme, Paolo, Branko Milanovic, Sherine Al-Shawarby, Sahar El Tawila, May Gadallah and Enas Ali A.El-Majeed (2014), **Inside Inequality in The Arab Republic of Egypt Facts and Perceptions across People, Time, and Space**, Washington, DC: The World Bank, p.8.
[48] - Nassar and Biltagy, 2017, Op. Cit, p. 5.
- Tinoco, Esteban (2013), "Inequality and Its Role in The Egyptian Revolution," **Political Economy for MENA Region**, Final Research Paper, Spring, p.11.

http://www.sciencespo.fr/psia/sites/sciencespo.fr.psia/files/Tinoco_Esteban_KSP_Paper_Award.pdf

[٤٩] البنك الدولي (٢٠١٢)، "**وثيقة معلومات** المشروع المصرى الاستثمارى الطارئ للعمالة الكثيفة"، ص١.
http://documents.worldbank.org/curated/en/979881468234285717/AB65290PID0EG0ARA0emergency0labor.doc

[٥٠] البنك الدولي، الموقع الالكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1

[51] Ibid.

[52] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الالكتروني: Capmas.org.eg

[٥٣] البنك الدولي، الموقع الالكتروني، مرجع سبق ذكره.

[٥٤] يقيس مؤشر جيني المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل (أو في بعض الحالات الإنفاق الاستهلاكي) بين الأفراد أو الأسر في اقتصاد ما عن توزيع الدخل في حالة المساواة التامة. ومن ثم فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين صفر (يمثل المساواة المطلقة) و١٠٠ (تمثل عدم المساواة المطلقة أو التفاوت المطلق). (The World Bank, "World Development Indicators", Op. Cit)

[٥٥] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، "الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية،" صـ٢٥، ٤٠ .

http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/%7B211B1F3B-332D-4F1C-8EF4-58809BDB9115%7D_Jan25_Analysis_Final-A-Fatma%20Home.pdf

[٥٦] يعرف خط الفقر بأنه الخط الفاصل بين الفقير وغير الفقير، ويمثَّل بدالة رياضية يتم تحديد كل من المتغير التابع والمستقل فيها وفقاً لنوع الخط المستخدم في الدراسة. فقد يكون المتغير التابع هو الحد الأدنى لمتوسط الدخل أو الإنفاق للفرد أو الأسرة على السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية الضرورية. أما المتغير المستقل فيكون متوسط الدخل أو الإنفاق كما تضاف متغيرات أخرى مثل حجم الأسرة والمتغيرات الديموجرافية المرتبطة بمحل الإقامة. ودائماً ما يؤخذ في الاعتبار أن خط الفقر يقدَّر داخل الفئات التى تمثل دخولها او إنفاقها أقل دخول او إنفاق في المجتمع محل الدراسة. ومن أنواع خطوط الفقر المستخدمة في الدراسات خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق وخط الفقر التحكمى وخط الفقر النسبى.

- Assad, Ragui and Malak Rouchdy, (1998) “Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt”, A Report Submitted to The Ford Foundation, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

- Datt, Gaurav, Dean Jolliffe, and Manohar Sharma, (1998), "Poverty Profile in Egypt: 1997", IFPRI Food Security Research Unit of The Agriculture Policy Reform Program in Egypt, in Collaboration with The Ministry of Agriculture and Land Reclamation and The Ministry of Trade and Supply USIAD Grant No. 236-9-003—00.

[57] Sen, 2014, Op. Cit, p.153.

[58] - El- Laithy, Heba (1993), "Measurements of Welfare over Time", **The Egyptian Statistical Journal ISSR**, Cairo University, Vol.37, No.2, pp.301-334.

- Albehery, Nagwa and Tony Wang, (2011), "Statistical Inference of Poverty Measures Using U-Statistics Approach", **International Journal of Intelligent Technology and Applied Statistics**, Vol. 4, pp.040-063.

[٥٩] في أوائل السبعينات تم تقديم مؤشرات بسيطة لقياس مستوى الفقر اعتمدت على تحديد عدد الأفراد أو الأسر التى تقع دخولهم أو إنفاقهم تحت خط الفقر، ثم إيجاد نسبة هؤلاء الأفراد أو الأسر إلى الحجم الكلى للمجتمع.

[٦٠] بعد حساب خط الفقر الأعلى والأدنى استخدمت الدراسة خط الفقر الأعلى حتى تشمل الفقراء تحت الخطين الأعلى والأدنى.

[61] - Assad and Rouchdy, 1998, Op. Cit.
-Datt et al, 1998, Op. Cit.

[62] Slottje, Daniel J. and Baldev Raj (1998), "Income Inequality and Poverty Empirics: New Tools and Perspectives," in Slottje, Daniel J. and Baldev Raj, (Eds.), **Income Inequality, Poverty, and Economic Welfare,** New York: Physica –Verlag Heidelberg.

[63] وذلك على النحو التالى:

الجدول التالى يوضح ثلاث قيم للمتغيرين X, Y

X_1	X_2	X_3
Y_1	Y_2	Y_3

نستخدم المعادلة التالية : $X_1, X_2, X_3, Y_1, Y_3,$ بمعلومية كل من Y_2 لتقدير قيمة

$$Y_2 = \frac{(X_2 - X_1)(Y_3 - Y_1)}{(X_3 - X_1)} + Y_1$$

- Steffensen, Johan Frederik, (2006), **Interpolation**, Second Edition, New York: Dover Publications.

[64] Anand et al, 2014, Op. Cit, p. 23.

[٦٥] يشمل الإنفاق العام الاستهلاكي النهائي الحكومي (الاستهلاك الحكومي العام السابق) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك أجور العاملين). كما يشمل معظم النفقات على الدفاع والأمن القومي، لكنه يستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي. (The World Bank, "World Development Indicators", Op. Cit)

[66] Sen, 2014, Op. Cit, p.63.

[67] Oluseye and Gabriel, 2017, Op. Cit, p.106.

[68] Sen, 2014, Op.Cit, p.154.

[٦٩] ويشمل الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المالي كل الائتمان المقدّم لمختلف القطاعات، على أساس إجمالي، باستثناء الائتمان المقدم إلى الحكومة المركزية، فهو صافي.

[70] Anand et al, 2014, Op.Cit, p.26.

[٧١] هو صافي تدفقات الاستثمار للحصول على حصة إدارة دائمة (١٠ في المائة أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

[72] Anand et al, 2013, Op. Cit, p.15.

73 Generalized/Autoregressive Conditional Heteroskedasticity

مثل دراسة:74

Fang WenShwo and Stephen M. Miller (no Date), "Modeling The Volatility of Real GDP Growth: The Case of Japan Revisited"
http://web.unlv.edu/projects/RePEc/pdf/0904.pdf

75The World Bank, "World Development Indicators", Op. Cit.

76 - Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001), "Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships," Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, p.289.

- Pesaran M., Hashem and Yongcheol Shin (1995), "An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis," (February), p.1, https://www.researchgate.net/publication/4800254

- خالد محمد السواعي (٢٠١٥)، "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد٢، العدد ١، صـ٢٠، ٣٠.

– عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن (٢٠١٣)، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL"، **العلوم الاقتصادية،** العدد ٣٤، المجلد ٩ /ت٢، كلية الإدارة، جامعة بغداد، ص١٨٦.

[77] Pesaran et al, 2001, Op.Cit, p. 290.

- خالد محمد السواعي، ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره ، ص٥.

[78] حيث تمثل الأرقام داخل القوس عدد فترات الإبطاء لمتغيرات النموذج.

[79] Anand et al, 2013, Op. Cit, p.14.

[80] Hanafy, Shima'a (2015), "Patterns of Foreign Direct Investment in Egypt: Descriptive Insights from A Novel Panel Dataset at The Governorate Level, **Joint Discussion Paper Series in Economics No. 12-2015**, p.18.

[٨١] المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠١٨)، "كتيب الإحصاءات الاقتصادية،" ص١١.

[٨٢] البنك الدولي (٢٠١٥)، "جمهورية مصر العربية، إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: دراسة تشخيصية منهجية،(P151429)، سبتمبر، ص٥٠.

[83] The World Bank, "World Development Indicators," Op. Cit.

[84] Ramsey RESET Test.الفرض العدم: النموذج موصّف بكل ملائم أو صحيح

Heteroskedasticity Test.الفرض العدم: عدم وجود اختلاف لتباين الخطأ

Normality Test الفرض العدم: البواقي موزعة توزيع طبيعي.

[85] Abou-Ali and Abou-Ali, 2013, Op. Cit, p. 488.

[86] El-Laithy, 2011, Op. Cit, p. 15.

[87] - Nassar and Biltagy 2017, Op. Cit, p.9 .

- The Egyptian Center for Economic Studies (2011), "The Egyptian Economy Post-January 25: Challenges and Prospects," **Policy Viewpoint No. 27**, May, p.7

[88] Sakr, 2013, Op. Cit, p.486.

[89] Nassar and Biltagy 2017, Op. Cit, p.6.